ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية الحقوق
College of Rights

# The concept of power between Aristotle and Machiavelli - a comparative philosophical study -

**Assist. Lect. Laila Younes Saleh Al-Mawla**
**College of Arts, University of Mosul, Nineveh, Iraq**
laylayonis348@gmaiI.com

**A r t i c l e i n f o.**

**Article history:**
- Received 8 May 2019
- Accepted 9 May 2019
- Available online 1 Dec 2022

**Keywords:**
- Aristotle.
- Machiavelli.
- Authority.
- Techniques.
- Theories.

**Abstract:** The importance of this research is due to: by trying to define power as a legitimate use of power in a socially acceptable way, which is the legitimate power that a person or group exercises over others, and the element of legitimacy is an important element of the idea of power, and it is the primary means by which power is distinguished from other, more general concepts of power. Force can be imposed by force or by using violence, and authority, in turn, depends on subordinates accepting the right to those above them from the leaders to issue orders or directives, and theories developed about authority differed according to philosophers and eras, and this is the goal of the research.

The limits of the research: The research studies five demands, the first of which is: the concept of authority, linguistically and idiomatically

The second requirement: theories of the emergence of power according to the philosophers, the third requirement: the types of authority according to the philosophers, the fourth requirement: the analytical framework of authority according to Aristotle, and the fifth requirement: techniques for accessing power according to Machiavelli.

© 2022 TUJR, College of Right, Tikrit University

# مفهوم السلطة بين أرسطو وميكافيلي

## - دراسة فلسفية مقارنة -

**م.م. ليلى يونس صالح المولى**
**كلية الآداب، جامعة الموصل، نينوى، العراق**
**laylayonis348@gmaiI.com**

**معلومات البحث :**

**تواريخ البحث:**
- الاستلام : ٨ / ايار / ٢٠١٩
- القبول : ٩ / ايار / ٢٠١٩
- النشر المباشر : ١/ كانون الأول /٢٠٢٢

**الكلمات المفتاحية :**
- ارسطو.
- ميكافيلي.
- السلطة.
- تقنيات.
- نظريات.

**الخلاصة: من خلال محاولة تعرّف السلطة على إنها استخدام شرعي للقوة بطريقة مقبولة اجتماعيا, وهي القوة الشرعية التي يمارسها شخص أو مجموعة على الآخرين, ويعد عنصر الشرعية عنصراً هاماً لفكرة السلطة وهو الوسيلة الأساسية التي تتمايز بها السلطة عن مفاهيم القوة الأخرى الأكثر عمومية ويمكن فرض القوة قسرًا أو باستخدام العنف, وتعتمد السلطة في المقابل على قبول المرؤوسين منح الحق لمن فوقهم من رؤساء بإصدار الأوامر أو التوجيهات, واختلفت النظريات الموضوعة حول السلطة باختلاف الفلاسفة والعصور وهذا هو هدف البحث .**

**حدود البحث: يدرس البحث خمسة مطالب أولها: مفهوم السلطة لغتا واصطلاحا. والمطلب الثاني: نظريات نشأة السلطة عند الفلاسفة. والمطلب الثالث: أنواع السلطات عند الفلاسفة. والمطلب الرابع: الإطار التحليلي للسلطة عند أرسطو. والمطلب الخامس: تقنيات الوصول الى السلطة عند ميكافيلي.**

© ٢٠٢٢, كلية الحقوق، جامعة تكريت

## المقدمة :

لقد ظلت فكرة أرسطوطاليس التي تنادي باجتماعية الإنسان ومدينته سائدة على طول تاريخ الفكر السياسي حيث أن الإنسان مدني بالطبع وأنه يُقبل على الحياة في جماعة سياسية منظمة بفطرته, غير أن هذا التنظيم يحتاج إلى السلطة*منظمة تخضع لها الجماعة إذ لا يمكن تصور المجتمع السياسي

* يتداخل مفهوم السلطة بصورة واسعة مع مفاهيم سياسية أخرى عديدة يصعب أحيانا التميز بينهما, فقد يأخذ مفهوم السلطة ويحل محل مفاهيم القوة, الحكومة, الدولة, وغيرها, فيستعمل مرادفا لتلك المفاهيم, لذا يُستخدم في بعض الكتب التي بحثت في السياسة عبارة أصل نشوء الدولة ومصدرها, بدل أصل السلطة وأساسها, إذ البحث في منشأ السلطة السياسية وأساسها يختلط مع موضوع أصل الدولة, ولئن أمكن التميز بين الأمرين على أساس أن الأول بحث قانوني يهدف إلى تحديد الأساس الذي يقوم عليه خضوع المحكومين للحكام وسلطة هؤلاء عليهم, وأن الثاني له طابع البحث التاريخي أو الاجتماعي إذ يرمي إلى تتبع الحوادث, وتعيين الوسائل التي أدت إلى ظهور فكرة الدولة, لئن أمكن ذلك من الناحية النظرية فإن تحقيقه عسير عمليا, لما من ارتباط وثيق بين نشأة الدولة وأساس السلطة السياسية فيها, فمتى أمكن تعيين الظروف التي أدت إلى ظهور الدولة أمكن في نفس الوقت تحديد الأساس

بغير سلطة حاكمة تنظمه وتضع له القواعد, فالنظام السياسي يفترض حتما وجود سلطة تتولى إدارة الجماعة وتسير شؤونها, وهكذا ينشأ المجتمع السياسي عندما يحدث فيه ما يسميه فقهاء القانون بالاختلاف السياسي (التمايز السياسي), فينقسم المجتمع إلى فئتين: فئة حاكمة تتولى السلطة السياسية تصدر القرارات والأوامر, وفئة أخرى محكومة لا يكون لها إلا الطاعة والتنفيذ.

وكلما تطورت الجماعة الإنسانية تطوره ظاهرة السلطة وتحولت إلى قوانين منظمة للمجتمع, ولقد كان من أهمية السلطة والدور الذي تلعبه في الدولة أن ذهب فريق من فقهاء القانون إلى أن الخلافات حول السياسة مهما تشعبت فهي تدور جميعا حول فكرة السلطة وضرورة وجودها في أي مجتمع, فلابد من تبرير لوجود السلطة حتى تكون شرعية وقوانينه ملزمة للأفراد بحيث يتمكن الحاكم من الاستناد إلى هذه الشرعية في ممارسة السلطة, ولقد ظهرت عدة نظريات تفسر نشأة السلطة السياسية منها: (النظرية التطورية, النظرية الثيوقراطية والنظرية التعاقدي).

تعرّف السلطة على إنها استخدام شرعي للقوة بطريقة مقبولة اجتماعيا, وهي القوة الشرعية التي يمارسها شخص أو مجموعة على الآخرين, ويعد عنصر الشرعية عنصراً هاماً لفكرة السلطة وهو الوسيلة الأساسية التي تتمايز بها السلطة عن مفاهيم القوة الأخرى الأكثر عمومية ويمكن فرض القوة قسرًا أو باستخدام العنف, وتعتمد السلطة في المقابل على قبول المرؤوسين منح الحق لمن فوقهم من رؤساء بإصدار الأوامر أو التوجيهات, واختلفت النظريات الموضوعة حول السلطة باختلاف الفلاسفة والعصور وهذا هو هدف البحث.

**إشكالية البحث:**

لم يكن حديث ارسطو عن السلطة وتقنياتها عند الحكام كما هو الحديث عند مكيافيلي ، اذ ان كل فيلسوف كانت لديه رؤيا كاملة وشاملة حول طبيعة السلطة الواجب توفرها في البلاد انطلاقاً من الظروف الداخلية التي كان يعيشها الفيلسوف في بلاده وعوامل تشكل السلطات وقتها, فنجد مكيافيلي فيختلف مع أرسطو في أن كيف أن البشر والحاكم لا يُهدفون إلى النفع والخير.

---

الذي تقوم عليه سلطتها, ولذلك فالنظريات المختلفة التي قيل بها في موضوع أصل نشأة الدولة تصلح في نفس الوقت لبيان الأساس الذي تستند إليه سلطتها, كما أن العكس صحيح. ينظر: بدوي, ثروت: النظم السياسية, ج١, ص٨٦. ينظر كذلك: سعد, إسماعيل علي: دراسات في المجتمع والسياسة, ص١٤٣.

**منهجية البحث :**

تم اعتماد المنهج الوصفي التاريخي في هذه الدراسة من اجل تتبع فكر الفيلسوفين وكذلك المنهج المقارن لغرض مقارنة افكارهم السياسية في ادارة الدولة إذ كان ارسطو يميل الى منهج الاستقراء والملاحظة اما منهج مكيافيلي منهجه في الدراسة يميل الى المنهج الموضوعي المُجرد من الاهتمامات الأخلاقية." ولكن شدد مكيافيلي مع هذا أن الدولة القوية لا تقوم على وازعٍ أخلاقي، وإن استخدم الحاكم الوسائل المنافية للأخلاق للوصول لأهدافه. حيث أكد مكيافيلي أن ولاء المواطن مُرتبط بمقدار خدمته للمجتمع .

**حدود البحث:**

سيتم دراسة البحث من خلال مبحثين يقسم كل مبحث الى عدة مطالب:

درسنا في المبحث الاول: مفهوم السلطة ونظرياتها وانواعها.

المطالب الاول: مفهوم السلطة لغتا واصطلاحا .

المطلب الثاني: نظريات نشأة السلطة عند الفلاسفة.

المطلب الثالث: أنواع السلطات عند الفلاسفة .

المبحث الثاني: الاطار التحليلي للسلطة بين أرسطو وميكافيلي.

المطلب الاول :الإطار التحليلي للسلطة عند أرسطو.

والمطلب الثاني: تقنيات الوصول الى السلطة عند ميكافيلي.

## المبحث الاول

## مفهوم السلطة ونظرياتها وانواعها.

### المطلب الأول: مفهوم السلطة لغتاً وصطلاحاً.

**أولا: مفهوم السلطة لغتا".**

السلطة :هي مصدر مشتق من السلاطة, وتعني القهر. يقال: سلطه الله فتسلط عليهم, والسلطان هو الوالي وجمعه سلاطين ,والسلطان أيضا هو: الحجة والبرهان. ويقال هذا رجل سليط, أي فصيح اللسان فيقال: أسلطهم لسانا[١].

ويقال أيضا: سلط فلان–سلاطة فهو سليط أو هي سليطة, ويقال سلط لسانه سلطة, ويقال سلط لسانه سلطة بمعنى أطلق له السلطان والقدرة . وتسلط عليه أي تحكم وتمكن وسيطر ,فالسلطة هي التسلط

[١]–الجواهري : نصر إسماعيل , الصحاح, دار الحديث–القاهرة,٢٠٠٩,ص٥٥٢.

والسيطرة والتحكم وسلطنه أي جعله سلطانا ويقال: تسلطن بمعنى صار سلطانا وجمعه سلاطين وتعني القوة أو القهر[١].

وفي لسان العرب: السلطة من السلاطة, وهي القهر, وقد سلطه الله فتسلط عليهم ومنها السلطان أي الوالي, وهو قدرة الملك وقدرة من جعل ذلك له وإن لم يكن ملكاً, وسلطان كل شيء: شدته وحدته وسطوته(٢).

ثانيا: مفهوم السلطة اصطلاحاً.

إن سلطة الدولة في النظام الديمقراطي مستمدة من أرادة الشعب لان الغرض منها حفظ حقوق الناس وصيانة مصالحهم لا تسخيرهم لإرادة سلطان مستبد ظالم ومن فرض سلطانه على الناس بالقوة ولم يتعامل مع الناس بالحق لم يضمن بقاء سلطانه, وجمع السلطة(سلطات) وهي الأجهزة الاجتماعية التي تمارس السلطة كالسلطات السياسية والسلطات التربوية والسلطات الدينية والسلطات القضائية وغيرها .

وهنالك أنواع أخرى من السلطات منها السلطة النفسية ويقصد بها قدرة الإنسان على فرض إرادته على الآخرين بقوة شخصيته. أما النوع الآخر فهو السلطة الشرعية وهي السلطة المعترف فيها في القانون كسلطة الحاكم والوالد والقائد وهي مختلفة عن القوة لان صاحب السلطة الشرعية يوحي بالاحترام والثقة(٣).

فالسلطة تعني صناعة القوانين أو فرضها مع العقوبات من اجل الحفاظ على المجتمع ونظامه, والحفاظ على الملكية والحفاظ على الصالح العام أو الخير العام وان ماهية توزيع السلطة تفترض تعدد القابضين على السلطة بحيث يقبض على السلطة أكثر من طرف وتمارس هذه السلطة الموزعة من قبل جميع القابضين عليها بدون إلحاق الضرر بالمصالح العامة المشروعة(٤).

وتفترض السلطة وجود الرقابة وهذا حق أصيل للأمة وهو يعني إن الأمة أو المجتمع هي صاحبة الحق في السلطة في الدرجة الأولى وبالتالي يلزم من ذلك وجود الرقابة , فان استقام أصحاب السلطة استقامت لهم وإلا فان عدم الاستقامة يكون سببا في حدوث الثورة ضد أصحاب السلطة فأما إن تعدل بهم إلى الحق أو أن تعدل عنهم إلى غيرهم(٥).

---

[١]-إبراهيم مصطفى وآخرون, المعجم الوسيط,ج١,المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع,ص٤٤٣.

[٢]-ابن منظور: لسان العرب,مجلد١٥,ط٤,دار صادر- بيروت,٢٠٠٥,ص٢٣٠-٢٣١.

[٣]- صليبا : جميل , المعجم الفلسفي,ج١,دار الكتاب اللبناني-بيروت,١٩٨٢,ص٦٧٠.

[٤]- العزاوي, مهند علي نعمة, الفلسفة السياسية عند جون لوك, رسالة ماجستير,٢٠٠٥,ص٧٨.

[٥]-ينظر: صلاح الصاوي, التعددية السياسية في العلوم الإسلامية, دار الإعلام الدولي,١٩٩٢,ص٧٩.

والسلطة بجوهرها علاقة اجتماعية تربط بين فردين أو أكثر وهما متشابهان من حيث القدرة على الذكاء والإرادة ومتميزان من حيث القدرة على التفكير المستقل والعمل المستقل فلا معنى للسلطة إلا بين كائنات مزودة بالحرية[١].

فالفرد محكوم بسلطة الادارة التي يعمل بها، وسلطة منظومته العقائدية التي يؤمن بها، وسلطة العادات والتقاليد التي يمارسها، وسلطة الأسرة التي ينتمي اليها، وسلطة الدولة التي يعيش فيها، وهكذا فالإنسان محكوم بسلسلة لا متناهية من السلطة المحيطة به بشكل دائم، ومستمر، ومتفاعل و"مولد" ومركب في آن، مجموعة هذه التفاعلات تشكِّل له واقعه .وبهذا التوصيف فإن التركيبات المجتمعية، لا تقوم على الثنائية الضدية ، فالمجتمع لا ينقسم الى أقوياء وضعفاء ، رؤساء ومرؤوسين ، بل هناك مجموعة علائقية لقوى متنوعة متعددة، تتكوّن منها أجهزة الانتاج وتعمل من خلالها، وتُشكِّل المؤسسات الحامل للانقسامات والنزاعات والرابط بينها .[٢]

والسلطة بهذا الاعتبار ليست إلا حركة، بواسطتها تُحوّل القوى فتخفف من عدَّة قوى لحساب قوى أخرى، أو تزيد من حدّة قوى، أو تعمل على قلب موازين بفعل الصراعات التي لا تتوقف .إذن السلطة هي الاستراتيجيات التي تؤثر في القوى وتجسد أهدافها، وتتبلور من خلال مؤسسات الدولة وأجهزتها كما تتبلور في القوانيين، وكافة أشكال الهيمنة المجتمعية الأخرى . ويمكن القول أن السلطة بهذا المعنى ليست "منصبًا" او شيئًا ملموسًا، نمسك به، ونحتكره، ونتصارع عليه، فالسلطة استراتيجية ممارسة ، تنطلق من نقاط لا تنحصر في خضم بحر من العلاقات المتحركة، وغير المتكافئة، مهمتها الأساس أن تنتج الواقع في أحدى مستوياته بكل تعقيداته وتعدده وغليانه .[٣].

ايضاً يُنظر للسلطة على هي "مقدرة." بمعنى عندما يقول شخص ما ان هناك سلطة في دولة ما هذا يعني إن حُكام هذه الدولة لهم الاستطاعة علي أتخاد القرارات وتنفيد السياسات التي أقرها الشعب. كذلك محاولة فهم السلطة علي انها "علاقة." بمعنى عندما يقول شخص ما إن هناك سلطة في دولة ما هذا يعني بالدرجة الاولى وجود علاقة معينة بين الحاكم والمحكوم قائمة علي أساس اختيار الحاكم والقبول

---

[١]- ينظر :ريمون بولان, الأخلاق والسياسة, ترجمة: عادل ألعوا, ط٢, دار طلاس للدراسات والترجمة-دمشق، ط٢،١٩٩٢,ص٣٨٥.

[٢]- ينظر: كريديه ، مروة ، مفهوم السلطة وتأريخ الحقيقة استراتيجية صراع وإرادة هيمنة ,الأربعاء ١٤ آذار (مارس) ٢٠٠٧.

[٣]- ينظر :الروبين , د. محمد , مفهوم السلطة السياسية ,الحلقة الاولى ، الأربعاء ٢٢ سبتمبر ٢٠١٠.

بما يقوم به. وبالرغم من أنه لا يوجد تعريف واحد مُحدد ومُتفق عليه لمعني مفهوم السلطة إلا أنه يمكن حصر معناها في: [١]

١- مجموع الصلاحيات التي يُخولها الشعب للمسؤولين في الدولة.

٢-إختيار الشعب للأداة السياسية التي تحدد نوع وطبيعة هذه الصلاحيات.

٣-شمول هذه الصلاحيات علي حق المسؤولين في اتخاذ القرارات وإصدار الأوامر المُلزمة للجميع.

وإذا لجأنا الى موضوع القوة وعلاقتها مع السلطة نجد أن السلطة هي الاستخدام المشروع للقوة وإن القوة هي شرط أساسي وضرورة لتحقيق الحكم. بمعنى لكى يكون الحُكم في أي دولة ناجحا وعادلا لابد ان تتحول القوة في المجتمع الي سلطة ولابد ان تتجسد هذه السلطة في شكل مؤسسات دستورية. أما التأثير فهو نوع آخر من أنواع القوة ولكن بأسلوب غير مباشر وفي بعض الاحيان قد يكون غير رسمي. باختصار شديد يمكن القول بان القوة هي العنصر الأساسي والمُحرك الضروري لكل أبعاد السياسة في كل مجتمع ويمكننا تشبيه عنصر "القوة" ودوره في علم السياسة بعنصر "الطاقة" ومكانته في العلوم الطبيعية. وما أعنيه بالقوة هنا هو مقدرة الانسان علي إقناع أو إجبار الآخرين للقيام بشيء ليس بإمكانهم القيام به دون ذلك. ومن هذا الفهم يمكن اعتبار كل من السلطة والتأثير مظهرين من مظاهر القوة وانعكاساتها في المجتمع[٢]

إن الاعتراف بالسلطة واقع اجتماعي أولي, بل انه بنية الحياة الاجتماعية ذاتها فهي لا يمكن أن تستمر إلا في حالة اعتراف الناس فيها وبقيمتها وهذا الاعتراف القيمي للسلطة من قبل أفراد المجتمع يلزم وجود الحرية مادامت هذه الحريات تعترف فيها على إنها حصيلة نزاع بين إرادات تريد أن تكون إرادات مستقلة فالسلطة لا تبقى إذا لم تلق مقاومة فهي مشروع مستقبلي وهي رهان على وضع محتمل ولا وجود لما يسمى بالسلطة المطلقة أي لا توجد سلطة مطلقة أو سلطة يمكن أن يقابلها إلزام مطلق فالسلطة في الواقع هي تخاطب للآخر فالمرء ليس ملزما إلا من ذاته ومهما كانت وسيلة الإكراه التي يستخدمها الآخر فالإكراه لا يؤلف إلزاما بأي شكل من الأشكال أي أن الإلزام والطاعة للسلطة يلزم وجود الحرية وليس الإكراه([٣]).

---

[١] – ينظر :الروبين , د. محمد , مفهوم السلطة السياسية ,الحلقة الثانية, الأربعاء ٢٢ سبتمبر ٢٠١٠.

[٢] – ينظر: ريمون بولان, الأخلاق والسياسة, مصدر سابق,ص٣٩٤.

[٣] –ريمون بولان, الأخلاق والسياسة, مصدر سابق,ص٤٠٢.

**المطلب الثاني / نظريات نشأة السلطة عند الفلاسفة.**

ولقد ظهرت عدة نظريات تفسر نشأة السلطة السياسية منها: (النظرية التطورية, النظرية الثيوقراطية والنظرية التعاقدية)[١].

**أولا / النظرية التطورية:**

وتُرجع هذه النظرية أصل السلطة في نشوئها إلى الأسرة حيث يمارس فيها الأب سلطته الأبوية على بقية أفراد عائلته التي تضم الزوجة والأولاد والعبيد والإماء, وترى هذه النظرية بأن أصل السلطة راجع إلى الأسرة ثم تطورت هذه الأسرة لتكوِّن مجموعة من الأسر لتنشأ منهما القرية ثم من مجموع القرى الدولة, ومن أبرز من تحدث عن هذه النظرية أرسطوطاليس الذي رأى بأن المجتمع السياسي تنبثق سلطته عن طريق التطور العائلي[٢].

فالسلطة لا تتشكل إلا بعد أن تجتمع مجموع الأسر فيما بينها لتصبح قبيلة كبيرة يرأسها أحد أفرادها ليكون عليهم قيّما وربا وسيدا, ومع نمو هذه القبيلة وتكاثرها تزداد عددا ومكانا لتنشطر إلى مجموعة من العشائر المختلفة والمتعددة لكل عشيرة رئيسها ويستمر رئيس القبيلة الأعلى بزعامته على مجموع العشائر كلها, وبنمو العشائر وازديادها تأخذ لها مكانا خاصا يعد طول تنقل وترحال لتنشأ بذلك بوادر الدولة الأولى, ويستخلص من ذلك بأن الأسرة بعد نموها وتكاثرها تزايدت لتكون قرية ثم أصبحت مدينة فنشأت الدولة, بذلك يكون أساس الدولة طبقا لهذه النظرية هي الأسرة, وأساس سلطة الحكم هو رب الأسرة, وقد ذكر المعلم الأول بأن الدولة نظام طبيعي لا يعتمد في نشأته على عقد, وإنما يوجد وينمو طبقا لسُنّة التطور والارتقاء, وينقل " محمد كامل ليلة " عن "جان بودان" قوله بأن الأسرة هي المصدر الصحيح لكل دولة فضلا عن أنها أهم عضو فيها[٣], ويبرر المؤيدون لهذه النظرية وجود تشابه بين الجماعة السياسية والأسرة, فالتضامن الجماعي والروح القومية اللذان يجمعان بين أفراد الدولة أو الجماعة السياسية عموما, يمكن تشبيههما بالروح العائلية التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة, كما أن سلطة الأب على أفراد أسرته تلوح وكأنها النواة الطبيعية لسلطة الحاكم في الدولة, وقد أدى كل ذلك ببعض الكتاب إلى القول بأن الأسرة هي الأصل الحقيقي للدولة والعضو الأساسي فيها, كما استدل هؤلاء على أن السلطة السياسية

---

(١)ر إمام, إمام عبد الفتاح: الطاغية (دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي), ص ١٦-١٨.

(٢) ينظر: إمام عبدالفتاح، المرجع السابق, ص١٨.

(٣) ينظر: ليلة, محمد كامل: النُظُم السياسية (الدولة والحكومة), ص٩٦.

يكون أصلها عند آدم, وهو صاحب السيادة على الأرض, وانتقلت السلطة من بعده جيلا بعد جيل حتى وزعت بين ملوك الأرض[١].

**ثانيا/ النظرية الثيوقراطية:**

وتُرجع هذه النظرية أصل السلطة في نشوئها إلى فكرة دينية تكون أساس نشوئها من عند الله حيث يفوض أشخاص لينوبوا عنه في إدارة الدولة وأمورها, فتعرف الدولة التي يحكمها حاكم من عند الله بأنها دولة ثيوقراطية, ويجب أن لا يُفهم من اعتبار الله مصدرا لهذه السلطة صدورها فقط من أحد الأديان السماوية, بل كل من أرجع السلطة إلى إرادة أسمى من البشر وقال بصدورها من يد خفية وماورائية كان من دعاة هذه النظرية.

وتعتبر النظريات الثيوقراطية من أقدم النظريات التي فسرت نشأة الدولة ووجود السلطة السياسية, حيث بدا الأمر فيها باعتبار الحاكم ليس من جنس البشر وإنما هو من طبيعة إلهية حتى اعتبره البعض إله على الأرض, فهؤلاء كانوا يعتبرون أنفسهم ويعتبرهم رعاياهم مخلوقين من مادة غير تلك التي خُلق منها بقية البشر, فالملوك والحكام من طبيعة إلهية وهم أبناء الإله كما كان الأمر في مصر والصين وفارس وغيرها, وتطور الأمر بعد ذلك فكان الحاكم من اختيار الله وممثله على الأرض اختاره ليمارس باسمه السلطة على الأرض, فتطور الأمر بعد ذلك فكان الحاكم مختارا بطريق غير مباشر من قبل الله, ومما لا شك فيه بأن خلع هذا النوع من الألوهية على الحاكم يجعله على درجة من القداسة بحيث تصبح سلطاته مقدسة أيضا, فلا يرقى إليه أي نقاش أو نقد أو مراجعة وظل الأمر كذلك من بداية الحضارات القديمة مرورا بالديانة اليهودية ومن بعدها بفترة طويلة أخذت بها المسيحية[٢].

ونظرية الحكم المقدس أو النشأة المقدسة تعود إلى المراحل الأولى من مراحل الحياة السياسية, فهي وجدت مع الديانات الشرقية وبعد ذلك مع الديانة اليهودية التي نظرت إلى الله على أنه مُنشئ السلطة الملكية وأنه هو الذي ينتخب الملوك ويمنحهم السلطة ومتى ما أراد انتزعها منهم, بخلاف اليونان الذين ذهبوا إلى حق الشعب في اختيار من يمثلهم من القادة في الحكم, وظل الأمر كذلك حتى جاءت الديانة المسيحية فمشت على ما خطته اليهودية في تأكيدها على حق السماء في اختيار الحكام, فبنى آباء الكنسية الأوائل على قول الرسول بولس بخضوع جميع الناس للسلطات العليا حيث وضع الله جميع

---

(١) ينظر: بدوي, ثروت: النظم السياسية, ج١, ص١٠٤. يقارن مع: غالي, بطرس بطرس/ عيسى, محمود خيري: المدخل في علم السياسة, ص١٨٠-١٨١.

(٢) ينظر: سعد, إسماعيل علي: دراسات في المجتمع والسياسة, ص١٤٤-١٤٥.

السلطات في يد الملك, فأعلن بولس بأن لا سلطة إلا السلطة التي تصدر عن الله, وكل السلطات الموجودة ترجع إلى النظام الإلهي, هذا النص قد مهّد السبيل أمام النظريات القائلة بالحق الإلهي, والتي صاغها في القرن السادس القديس غريغوار الكبير*, وبالنسبة لمالك السلطة وحاكمها سواء أجاد وأصلح الحكم أم أساء فإنه يستمد سلطته من الله وهو الذي يقوم بمحاسبته ومعاقبته(١).

وقد تعرضت هذه النظرية لبعض التعديلات فأدخل عليها بعض آثار الفكر الروماني الذي كان يقيم وزنا كبيرا لإرادة الشعب في حياة الدولة السياسية, فصارت هذه النظرية تعني أن هناك سببين لقيام السلطة في الشعب, السبب الأول هو الله والثاني هو إرادة الشعب, وتثبت هذه النظرية بأن سلطة الكنيسة تفوق سلطة الحاكم لأن سلطة الكنيسة تستمد سلطتها من الله مباشرة بخلاف غيرها من السلطات التي تأخذ سلطتها من سلطة الكنيسة(٢). والديانة المسيحية وإن كانت قد نفت عن الحكام والملوك صفة الألوهية إلا أنها اشتركت مع الحضارات الشرقية القديمة بإضفائها صفة دينية للحكام ومن جهة أخرى رأت في سلطتهم استمدادا من قوة وإرادة تفوق إرادة البشر فإنهم وإن كانوا بشرا إلا أن لهم سلطان من الله, فالمسحية بررت ذلك بقولها باختيار الله لعباده حكاما فوَّض إليهم حكم رعاياه, فوجب على الرعايا طاعة الحكام, لأنهم يحكمون على أساس حق إلهي مقدس ووفقا لمشيئةٍ إلهية اصطفاهم من بين البشر ليقوموا بمهمة إدارة وحكم البشر التي هي في أساسها سلطة من الله(٣).

وتطورت النظرية الثيوقراطية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر, وكانت أساسا لحكم الملوك فتمسك بها الملك الفرنسي (لويس الرابع عشر) فكان يرى بأن ((سلطة الملوك مستمدة من تفويض

---

* القديس غريغوار الأول الكبير (غريغوار – Gregoire) (٥٤٠-٦٠٤م): سليل عائلة أرستقراطية مسيحة عريقة, وكانت أمه قديسة واثنتان من عماته, عمل بمهام إدارية رفيعة في روما والقسطنطينية حتى اعتلى سدة البابوية سنة (٥٩٠م) حتى وفاته, رافعا شعار "إرث الكنيسة ملك للفقراء", وقد عمل طيلة حياته على تحقيق أهداف ثلاث هي الدفاع عن إيطاليا ومقاومة تيار السلمونية الذي انتشر بين الأكليروس ورد الأنجلو سكسونيين إلى الكنيسة. عُرفت كتاباته بانتشارها الواسع في القرون الوسطى حيث كان معلمها الروحي تاركا مجموعة ضخمة من الرسائل بلغت ٨٦٨ رسالة عبر فيها عن رأيه في الكنيسة وطريقة إدارتها كما وضع فيها نظرياته في اللاهوت الأخلاقي وكانت ذات طابع أدبي وإنساني وديني فريد, ومن اهم تلك الرسائل "الأخلاقيات في سفر أيوب – قانون الرعاية – المواعظ الإنجيلية – الحوارات وغيرها". ينظر: صليبا, لويس: قاموس الفلسفة المسيحية, ص٢٥٨-٢٥٩.

(١) ينظر: بولان, ريمون: الأخلاق والسياسة, ترجمة عادل العوّا, دار طلاس, دمشق, ط٢, ١٩٩٢, ص٤٣٧.

(٢) ينظر: غالي, بطرس بطرس/ عيسى, محمود خيري: المدخل في علم السياسة, ص١٧٨-١٧٩.

(٣) ينظر: سعد, إسماعيل علي: دراسات في المجتمع والسياسة, ص١٤٥.

الخالق, فالله مصدرها وليس الشعب, والملوك مسئولون أمام الله وحده عن كيفية استخدامها, والملوك لم تتلقَ التاج إلا من عند الله وسلطة عمل القوانين هي من اختصاصنا وحدنا لا يشاركنا في ذلك أحد, ولا نخضع في عملنا لأحد))[١]. وبقيت نظرية النشأة المقدسة سائدة على مر عصور طويلة إلى أن انتهت واضمحلت بفضل عوامل عديدة منها انفصال السلطة الزمنية عن السلطة الروحية بفضل حركات تنويرية وإصلاحية قادها مفكرون وفلاسفة, وكذلك ظهور نظريات تدعو إلى الديمقراطية كنظرية العقد الاجتماعي التي تبناها كبار فلاسفة أوربا.

**ثالثا/ النظرية التعاقدية:**

وتُرجع هذه النظرية أصل السلطة في نشوئها إلى فكرة التعاقد, وتُنسب عادة هذه النظرية إلى "جان جاك روسو" (١٧١٢-١٧٧٨م) مع أنه لم يكن أول قائل بها, فقد سبقه إلى ذلك بعض الفلاسفة من أمثال "توماس هوبز" (١٥٨٨-١٦٧٩م) و " جون لوك" (١٦٣٢-١٧٠٤م) , ولكن العلة في نسبتها إليه هو انه خير من أعدها وعرضها بوضوح في كتابه الشهير (العقد الاجتماعي) ممهدا به للثورة الفرنسية, وأثّر في رجالها تأثيرا بالغا حتى أنهم وصفوه بإنجيل الثورة, وفحوى هذه النظرية تقوم على أساس أن السلطة نشأت لوجود إرادة مشتركة لأفراد الجماعة, فهم اجتمعوا واتفقوا على إنشاء مجتمع سياسي يخضع لسلطة عليا, ومعنى ذلك أنهم اتفقوا على إنشاء دولة فكانت نتيجة ذلك عقد أبرمته الجماعة لانبثاق سلطة تدير شؤونهم وتحفظ لهم حقوقهم[٢]. وتقوم هذه النظرية على فرضين هامين:

أ- حالة الفطرة الأولى: حيث يفترض أصحاب نظرية العقد الاجتماعي أن حالة الفطرة الأولى هي الحالة التي سبقت التكوين السياسي للمجتمع, وأن المُنظِّم الوحيد لحياة الناس في هذه الفترة كان هو قانون الطبيعة وليس القوانين الوضعية, وأكثر الكتاب يصفون حالة الإنسان في هذا المجتمع بأنها كانت حالة وحشية.

ب-العقد الاجتماعي: تعددت الآراء في موضوع العقد, فبعضهم عدّهُ حقيقة تاريخية ثابتة تشرح نشأة المجتمع بينما اعتبره آخرون عقدا حكوميا نشأ بين الحاكمين والمحكومين, ومنهم من ذهب إلى اعتباره أساسا صالحا لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الحاكمين والمحكومين, والفكرة الأساسية للعقد باعتباره

---

(١) ليلة, محمد كامل: النُظُم السياسية (الدولة والحكومة), ص٨٠-٨١.

(٢) ينظر: ليلة, محمد كامل: النُظُم السياسية (الدولة والحكومة) , ص٨٤-٨٥.

أصلا لنشأة السلطة هو تنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم الطبيعية مقابل التمتع بمميزات المجتمع السياسي[١].

وهناك نظريات أخرى لتفسير أصل نشوء السلطة ذكرها أرباب السياسة وعلمائها في مؤلفاتهم السياسية منها (نظرية التطور التاريخي والطبيعي) التي عمد بعضهم إلى إدراجها ضمن النظرية التطورية وجعلها آخرون قسما قائما بنفسه, ومنها (نظرية القوة والتغلُّب) وغيرها.

المطلب الثالث : أنواع السلطات عند الفلاسفة:

للسلطة انواع موجودة في كل دولة وتخص شؤون تدبير الدولة والمواطن منها [٢]:

١-السُلطة الزَّمنيَّة : المتعلّقة بالأمور الدُّنيويَّة.

٢-السُلطة التَّنفيذيَّة : الحكومة وهيئة موظَّفيها ، التي تباشر إجراء القوانين التي تضعها السلطة التشريعيّة وهي خلاف السُلطة التَّشريعيّة والسُلطة القضائيّة وهي خلاف السُلطة التَّشريعيّة والسُلطة القضائيّة .

٣- السُلطة الرَّابعة : الصّحافة .

٤-السُلطة الرُّوحيّة : رجال الدِّين .

٥- السُلطة المختصّة / السُلطات المختصّة : المسئولون عن اختصاص معيّن .

٦- سُلْطَة القانون : قدرتُه على فرض احترامه.

٧- السُلطة التَّشريعيَّة : مجلس النُّوّاب ، البرلمان ؛ الهيئة الخاصّة من مجموعة الأشخاص المنتخبين رسميًّا مهمَّتهم وضع القوانين أو تعديلها لدولةٍ أو ولاية.

٨-السُلطة القضائيَّة : السلطة الممنوحة للقضاة بأن يقضوا بين الناس فيما يتعلّق بالنفس والمال.

٩- السُلْطَةُ القَضَائِيَّةُ : رِجَالُ القَضَاءِ .

١٠- السُلُطَاتُ العُلْيَا بِالبِلاَدِ : الأَجْهِزَةُ الحَاكِمَةُ فِي البِلاَدِ.

---

(١) غالي, بطرس بطرس/ عيسى, محمود خيري: المدخل إلى علم السياسة, ص١٧٦. ينظر كذلك: بدوي, ثروت: النظم السياسية, ج١, ص٩٠ وما بعدها.

٢ – الشكري, علي يوسف, مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية,ط١,مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، ص ١٢٨

وظائف السلطة : بما ان السلطة هي ضرورة اجتماعية لكل تجمع بشرى يرغب النهوض والتقدم والاستقرار ولا يمكن تصور مجتمع بدون نظام ولا وجود دولة بدون سلطة, ترتب على ذلك وجود وظائف خاصة تقوم بها في الدولة الحديثة والمتقدمة وهي كالآتي[١].

(١) منع الاستبداد: بمعني في النظام الشرعي الدستوري لا يجوز للحاكم مهما كانت مكانته ان يستبد برأيه وما السلطة الا اداة رئيسية وضرورية للقضاء علي الاستبداد.

(٢) تمكين القيم: بمعني إن القيم هي الاساس والارض الخصبة لكل سلطة مشروعة وهي أيضا المُكون الضروري للثقافة السياسية في المجتمع. وان أهم وظائف السلطة هو تمكين القيم التي يؤمن بها الشعب كمبدأ اختيار الحاكم وحق عزله وتأسيس نظام حُكم عادل في الدولة .

(٣) الرقابة الاجتماعية: بمعني ان السلطة تستلزم ممارسة الرقابة الاجتماعية عن طريق تحديد ووضوح المعالم بين الحاكم والمحكوم.

(٤) تنظيم المجتمع: بمعني إن السلطة توجد في الجماعات البشرية المنظمة فقط وماعدا ذلك فليس بسلطة وانما تسلط. وبمعني آخر يمكن القول أنه لن يكون هناك سلطة إذا لم يوجد تنظيم ولا وجود للسلطة في خارج الأطر التي تأسست فيها والثقافة التي أنتجتها.

(٥) الهيمنة المشروعة: بمعني لابد من وجود السلطة لكي يتم تطبيق مبدأ الولاء والطاعة ويتحقق مبدأ العدل الاجتماعي وتستطيع الدولة معاقبة كل الخارجين عن القانون.

(٦) التعايش السلمي: بمعني إن ضرورة الاجتماع البشرى يفرض وجود أداة لكيفية تعايش الجماعات والشعوب والقبائل مع بعض البعض بأسلوب سلمي وحضاري.

من ذلك يتضح مسؤولية السلطة الموجودة في الدولة من خلال تعريفنا الاصطلاحي لها واهم وظائفها التي تديرها في الدولة بمساعدة عوامل سياسة اخرى تكملها في القيام بوظائفها الحكومية .هذا من ناحية السلطة السياسية, لكن هنالك السلطات التي تدير الانسان في البيت والعمل وغيره مثل سلطة الاب للعائلة وسلطة السيد للعبيد فهي ايضا سلطات لها مكملات تساعدها في اكمل وظائفها تجاه من هم في سلطة عليهم..

---

[١] – الرويين , د. محمد , مفهوم السلطة السياسية , مصدر سابق ،الحلقة الاولى والثانية.

## المبحث الثاني

## الاطار التحليلي للسلطة بين أرسطو وميكافيلي.

### المطلب الاول / الإطار التحليلي السلطة عند أرسطو[١].

عاش ارسطو في مدينة يحكمها قوانين وانظمة وسلطات سياسية محكمة ذات ثوابت واصول في ادارة الدولة وسكانها منذ نشأتها الاولى مما جعلها سيدة المدن وقتها ، وذلك لما تمتعت به من ثوابت قانونية وسلطات ارست قواعد احترام سلطة القانون لضرورة تواجدها في تنظيم حياة المواطنين ,اذا بين ارسطو اهمية الاجتماع المدني للإنسان من خلال وجود سلطة تنظم هذا الاجتماع بقوانين وقواعد تلتزمها لأجل ابراز صورة المدينة المثالية المتحقق في الواقع .

لقد قصد أرسطو بالإنسان المدني ذلك الانسان الذي يعيش بالمدينة وكما هو معروف فالمدينة تسكنها الجماعات البشرية تكمل هذه الجماعات البشرية حاجات بعضها البعض، ولهذا فأرسطو قصد ان هذا الانسان المدني لا يستطيع العيش لوحده بمفرده من دون ان يكون هناك له جماعات يعيش معها تكمل له حاجاته ويكمل حاجاتها (( فالدولة عند أرسطو[٢] تنشأ نتيجة العلاقات الطبيعية بين الجنسين لبقاء النوع, كما يدخل الارتباط بين السيد والعبد لبقاء الذات وتحقيق التوازن))[٣].

هناك اسلوب يتبعه أرسطو في دراسته للدولة وهو اسلوب التجزئة اي تجزئة المركب الى اجزائه إذ يحلل أرسطو الدولة الى مكوناتها الأولى فهو يرى ان الدولة لا تفهم الا من خلال دراسة التطورات التي طرأت على مكوناتها او اجزائها فهي بنظرة جسم طبيعي تطور وان الافراد ليسوا مخلوقات غير اجتماعية وانما مؤهلين بالطبيعة للحياة السياسية.[٤]

ومن هذا ربط أرسطو السياسة بالأخلاق باعتبارها نمط سلوكي يحدد ويرسم السلوك البشري فهي ( السياسة ) شانها من شأن الاخلاق تستهدف تكوين نمط من العلاقات الانسانية المعرفة بحدود المعاني

---

[١] – لقراءة حياة ارسطو يراجع : كتاب تاريخ الفلسفة اليونانية ، يوسف كرم, وارسطو والمرأة ،إمام فتاح, وكذلك يراجع : المعله ، د٠ جميل حليل، الفلسفة الإغريقية من واقعية أرسطو الى حدسية أفلوطين، الناشر دار صفاء – الأردن ودار الصادق – العراق، سنة ٢٠١٩م، الفصل الاول من الكتاب٠

[٢] – الدولة عند أرسطو هي جمهرة يجب ان نجعلها بالتربية هيأة مشتركة وواحدة, فهو عندما يربط بين التربية والرئاسة فهو يربط بين المجتمع والرئاسة ٠

[٣] – النقاطي ,حاتم, مفهوم المدينة في كتاب السياسة لأرسطو, دار الحوار, من دون مكان,ص٨٥

[٤] – المعله : جميل حليل نعمة, عناصر قيام الدولة المثلى في فلسفة أرسطو السياسية, دراسات فلسفية, العدد الأول, كانون الثاني–اذار, السنة الرابعة ٢٠٠٢, ص٧٤.

والقيم والحفاظ عليها اضافة لتناول السياسة الادارة المتطلعة الى جعل كثرة الناس يعيشون بسلام مقبول من قبل الكل اي انه حده بحدود القيم الاخلاقية.

إن الدولة عند أرسطو كما ذكرت قد جزؤها الى اجزائها التي تتكون منها لغرض دراستها فالدولة تتكون من اصغر جزء فيها وهي الاسرة التي تتكون عن طريق ارتباط الرجل بالمرأة وتكوين عائلة من الأولاد الذين ينجبوهم ، ومن هذه الاسرة التي تكون بعضها بعض تعيش هناك اسر اخرى ، بالإضافة اليها تحتاج هذه الاسرة هي الاخرى بعضها البعض وباجتماع تلك الاسرة مع بعضها لسد احتياجاتهم المشتركة تتكون مدينة صغرى او ما يسمى القرية التي تضم اسراً صغيرة وهذه القرية تحتاج قرى اخرى لسد حاجاتهم المشتركة ، وبذلك تجتمع القرى فتتكون المدينة والمدينة هي الاخرى تحتاج فتجتمع بالمدن الاخرى ومن ثم تتكون الدولة التي هي اجتماع كبير لمدن كبيرة تتكون من اخرى ذات اسر متعددة , وبهذا فدولة أرسطو تكونها الاسر اي طريق ارتباط الرجل والمرأة تبدأ رحلة تكوين الدولة .

يرى أرسطو انه ليس كل مجتمع سياسي هو سياسي حقا فهناك مجتمعات سياسية لا تتعدى كونها مقدمات للمجتمع السياسي الافضل , فبحسب رأيهُ ان المجتمع السياسي الافضل هو الذي يعمل على توفير اسباب الاكتفاء الذاتي [١] وهذا يعني ان الاكتفاء الذاتي كيف يكون للمجتمع اذا لم يكن لدى الفرد منذ الوهلة الأولى عن طريق الاكتفاء الجماعي للجماعة فالفرد جزء لا يتجزأ حسب أرسطو من المجتمع السياسي فاكتفاءه لا يتحقق لا من خلاله , فالدولة او الجماعة السياسية سابقة على الفرد والعائلة من حيث ان الكل سابق للجزء.[٢]

إن الاسرة لدى أرسطو وهي النواة الأولى لتكوين المدينة *تتكون من الاب والام والعبيد والاب الذي هو سيد العائلة ورب الاسرة هو الحاكم لهذه الاسرة ,فالسلطة المفروضة على البنين والمرأة وعلى كل البيت التي ندعوها تدبيرية هي تعود بالنفع اما على المرؤوسين واما على الطرفين معاً وهي لمصلحة المرؤوسين.[٣]

---

[١] – ينظر : قاسم عبد الستار , الفلسفة السياسية التقليدية , ص١٢٦.

[٢] – ينظر: قاسم, محمد, أرسطو المعلم الاكبر والسياسة, رواق الفلسفة في منتدى الاستاذة لحرية التفلسف , ثلاثاء , ٢١ يوليو ٢٠٠٩ م٠

[٣] – ينظر: أرسطو, السياسات, ترجمة الاب اوغسطين بربارة ,الاهلية للنشر والتوزيع,بيروت,١٩٥٧,ص١٣٢

وقد اشار أرسطو الى ان الدولة هي مجتمع من البشر متقاسم للخير والشر ولأجل ان تكون مثالية يجب ان يكون عدد مواطنيها مائة الف وان تكون المساحة صغيرة بما يكفيهم الدفاع عنها [١].

تستنتج من ذلك أن أرسطو عندما اكد دور الاب وسيد العائلة في الاسرة فهو قد اشار الى ان السلطة لا تسلم بيد سيدة البيت او الزوجة مهما كانت حالتها وقوتها, فالسلطة للرجل سواء في البيت او الدولة ذلك ان أرسطو لديه راي يعتقد به وهو ان الطبيعة جعلت العقل في الرجل كاملا ، بينما في المرأة فان العقل ناقص غير مكتمل وبهذا فأرسطو لا يريد للدولة ان تحكم من قبل ناقصي العقول بل إرادة لها حكاماً كاملي العقل وهذا الحكم لا بد من ان يبدأ من اصغر جزء في الدولة وهو الاسرة .

**أولا : السلطة في فلسفة ارسطو.**

يرى ارسطو إن القانون هو السلطة المحايدة مع التسليم بمبدأ اختلاف القوانين وتأثرها بميول مشرعيها، وهو في هذا واقعي النزعة لكنه مع ذلك يربط القوانين بالدساتير :(( فالقوانين الصالحة تكون في الدساتير الصالحة والقوانين الفاسدة في الدساتير الفاسدة ، بمعنى إن أساس النظام الصالح هو النظام الذي يطبق حكم القانون لان الدولة تأخذ بمبدأ سيادة القانون لكن نظامها السياسي يكون فاسدا)) [٢].

ويرى أرسطو أن السلطة الكاملة هي للقانون وليس السلطة للحاكم وان سيادة القانون من وجهة نظر أرسطو ليست فقط ضرورية ، وإنما هي شرط لصلاحية النظام السياسي في المجتمع[٣] فقد ذهب أرسطو إلى انه مهما اتصف الحاكم بالحكمة والعقل فانه ليس ألها منزها عن الخطأ ، وإنما هو بشر فلا يمكن له الاستغناء عن القوانين لان القانون يمثل العقل المجرد عن الهوى [٤].

---

[1]–Anthony/Kenny/western philosophy of history ,library of congress catalog in publication data,2006,p.p1

[٢] – سباين ، جورج ، تطور الفكر السياسي ، ج ١ ، ترجمة : حسن جلال العروسي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧١ م ، ص ١٣١ ؛ وينظر للاستزادة ، صالح ، غانم محمد : الفكر السياسي القديم ، مصدر سابق ، ص ١١٠

[٣] – ينظر : اسماعيل، فضل الله محمد ، الاصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث ، دار الجامعين للطباعة ، بستان المعرفة ، ط ١ ، الاسكندرية ، (د.ت) ، ص ٢٦ ؛ وينظر كذلك : بدوي، ثروت : اصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى ، دار النهضة العربة ، القاهرة ، ١٩٧٠ م ، ص ٧٨

[٤] – ينظر : عبد القادر ، علي ، تطور الفكر السياسي الاغريق الاقدمون ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٠ م ، ص ١٤٥ ؛ وينظر أيضا : اسماعيل ، فضل الله محمد : الاصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث ، مصدر سابق ، ص ٢٦

ومن الكلمات الخالدة لأرسطو (( القانون وحده هو الحاكم والسيد هذا القانون الذي يعبر منطوقة عن حكمة وبصيرة ومن ذا الذي يمكنه أن يمثل لنا المعيار الدقيق ويكون لنا بمثابة الدليل الهادي إلى الخير غير الإنسان الحكيم )) [١].فقد إبان أرسطو إن القوة الآمرة للقانون الذي ينحدر من الطبيعة والذي يحس به بنوع من الواقع ويقابل أرسطو أيضا بين القانون الطبيعي والقانون المشرع [٢] .

وعلى النقيض من أفلاطون يرى أرسطو إن السلطة تنبع من الجماعة (الكثرة دون القلة) وبالتالي تكون (السلطة) للقانون وليس للحاكم ومبدأ الإلزام بالقانون وسيادته ليس مجرد ضرورة بل هو دليل أيضا على صلاحية الدولة. وان أكثر الحكام امتيازا وحكمة وذكاء لا يمكن أن يستغني عن القانون لما في هذه القواعد العامة من موضوعية تكاد أن تكون مجردة . فالقانون هو العقل مجردا عن الهوى [٣]

بهذا يكون أرسطو قد ادخل عاملا أخر في مشكلة السيادة لا يعتمد على شخص الحاكم بل على القانون أي انه طالب بالتمسك إلى ابعد الحدود بالقوانين وضرورة إطاعتها فادخلها كعامل أساسي في تنظيم الدولة معطيا لها (القوانين) السلطة العليا التي تعلو على سلطة الحكام سواء كانوا إفراد أم هيئات . فالقوانين الوضعية يجب أن تكون صاحبة السيادة العليا النهائية . إما الحكم الشخصي سواء باشره فرد أو هيئة من الإفراد فلا يجب أن تكون له سيادة إلا في الأمور التي لم يستطع القانون ان يصدر عنها بيانا صحيحا . وذلك لصعوبة وضع قواعد عامة لكل الظروف والمناسبات [٤].

والدستور لدى ارسطو هو الذي يعين نظام الحكم في الدولة ، وقد أراد أرسطو من كتاب السياسة أن يكون مرشدا للمشرع وهاديا له ولهذا فقد قسم أرسطو نظم الحكم الى ستة أنظمة ثلاثة منها صالحة هي النظام الملكي الذي يحكم وفقا للقانون ويستهدف الصالح العام والنظام الارستقراطي حيث تكون السلطة في يد أقلية متميزة تحكم أيضاً وفقا للقانون وتستهدف الصالح العام . والنظام الدستوري أو المختلط وفيه تكون السلطة للأغلبية ( الديمقراطي الدستوري) ، وثلاث أخرى فاسدة هي النظام الاستبدادي الاوليغارشي والديمقراطي (الفوضوي) . وقد أعجب بالنظام الدستوري المختلط واعتبره النظام المثالي [٥] إذ بين ارسطو ان الحكم الدستوري يحكم رعاياه برغبتهم وارادتهم وله عناصر تميزه اهمها (( يستهدف الصالح العام,

---

[١] – ارسطو : دعوى للفلسفة (بروتريبتيقوس) ترجمة : د عبد الغفار مكاوي ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بيروت ، ١٩٨٧ م ، ص ٧

[٢] – ينظر : الشاوي ، د منذر إبراهيم : فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص ٧.

[٣] – ينظر :سباين ، جورج ، تطور الفكر السياسي ، ج ١، مصدر سابق ، ص٣٤.

[٤] – ينظر : صالح ،غانم محمد ، الفكر السياسي القديم ، مصدر سابق ، ص١٠٩

[٥] – ينظر ، ارسطو : السياسة ، ، ص ٣٢٥

حكمه قانوني اي يدير السلطة بمقتضى قواعد منتظمة, لا بمقتضى قواعد تحكمية وتكون حكومة رعية رضية عكس الحكومة الدكتاتورية التي تتصف بصفات عكس الدستورية)) .[١]

ويؤكد أرسطو ويؤمن بان النظام الأصلح والأقرب إلى الكمال هو ذلك النظام الذي يحقق التوازن بين النظامين الديمقراطي الاوليغارشي فيأخذ بحل وسط بينهما [٢]. ولهذا فان أحسن الدول نظاماً عند أرسطو هي التي تكون الطبقات الوسطى فيها أكبر عدد وأعظم قوة من الأغنياء و الفقراء ، وفي جميع الحالات التي قلة فيها عدد أفراد الطبقة الوسطى من الحد الواجب وتغلبت عليها الطبقة التي تفوقها في العدد سواء كانت طبقة الأغنياء أم طبقة الفقراء وتولت بنفسها تصريف الشؤون العامة واذا ما سيطر الأغنياء على الفقراء أو الفقراء على الأغنياء لم تستطع هذه الطبقة أو تلك أن تقيم دولة حرة. ويقترح أرسطو وضع دستور مختلط أو أقامه حكم ديمقراطي وهو خليط من (الارستقراطية والديمقراطية) ليمنع به هذه الدكتاتوريات المقيدة للحرية سواء أكانت دكتاتورية الأغنياء أم الفقراء وهو يريد أن يكون حق الانتخاب في هذا النظام محصوراً على مُلاّك الأرض [٣].

في المقابل نجد ارسطو يمنع تواجد سلطة خاصة للمرأة في الدولة حيث إن حكمة الرجل عند أرسطو ليست هي حكمة المرأة وان شجاعته وعدالته ليستا كمثل مالها منها وان احدهما هي سلطة محصنة وقوى الاخرى طاعة محصنة ، وليس للمرأة سوى صمتها فهو يستشهد في خصائص المرأة : صمت متواضع , هذا هو شرف المرأة [٤] المراد من ذلك كله هو ان اشتغل على بث صفات الرجال في كل اشكالها تلك الصفات التي تخلق منه كائن حاكم كونه ذا شجاعة وعدالة وفضيلة كاملة وصاحب قوة تسلط لا قوة خضوع الطبيعة , لكنه وضع كل صفات الضعف والخضوع وقلة العقل الى جانب المرأة كمسوغ في عدم استلامها مهام السياسة والحكم بحجة ان الطبيعة لا تخطئ وهي التي وضعت تلك الفوارق .

---

[1]– – Mcdonald , Lee Cameron, Western Political Theory Mcgrew–Hill Book Co N.Y0P.32 ١٩٦٢، وكذلك ينظر: سباين ، جورج, تطور الفكر السياسي ,ج١,مصدر سابق ، ص١١٨.ص١١٩

[٢] – المعله : جميل حليل ، السياسة في فلسفة أرسطو الدولة المثلى أنموذجا ، رسالة دكتوراه ، جامعة الكوفة ، كلية الآداب، مخطوط في قسم الفسقة ، لعام ١٩٩٠ م ، ص ٨٠.–٨١.

[٣] – ينظر : ارسطو : السياسة ، ص ٣٢٥ وكذلك ينظر: صالح ،غانم محمد ، الفكر السياسي القديم ، مصدر سابق ، ص١٠٩

[٤] – ينظر : ارسطو طاليس , السياسة , ك١ ب٥ ف٨ , ص١٢٤.

إن ارسطو ينتقد حضور المرأة في السياسة والحكم لكون من تصبح بهذا المكان سوف يكون هنالك اختلال كبير بالنظام الخاص بالدولة ، ونلاحظ هنا أن ارسطو قرر وضع المرأة داخل البيت كي لا تنجر او تصبح مثل مثيلتها في جمهورية افلاطون تلك التي اصبحت مشاعة للكل ، ذلك لا نه قد انطبعت في ذهن ارسطو صورتين صورة المرأة التي خلقتها الطبيعة ناقصة عقل ، وصورة اذا تسلمت المرأة السياسة والحكم فان مصيرها سيكون مثل ما اراد افلاطون ، وهذا بالطبع غير صحيح فلا الصورة الاولى صحيحة ولا الاخرى , فأرسطو لم يجرب مدينة تحكمها امرأة ويرى ما يحصل بل حتى هذه الحالة يعتبرها من الاساطير لكون ذلك امر مستحيل وخرافي ولا يمكن له ان يحصل.

**ثانيا : سلطة الزوج والاب ٠**

اذا انتقلنا الى سلطة اخرى من صور السلطات نجد سلطة رب العائلة او سيد البيت إذ ان الاسرة لدى ارسطو وهي النواة الاولى لتكون المدينة ، إذ تتكون من الاب والام والعبيد والاب هو سيد العائلة ورب الاسرة هو الحاكم لهذه الاسرة , فالسلطة المفروضة على البنين والمرأة وعلى كل البيت ، والتي ندعوها تدبيرية هي تعود بالنفع على المرؤوسين وعلى الطرفين معاً وهي لمصلحة المرؤوسين.[١]

وقد اشار ارسطو في ان الدولة هي مجتمع من البشر متقاسم للخير والشر، ولأجل أن تكون مثالية يجب ان يكون عدد مواطنيها مائة الف وان تكون المساحة صغيرة بما يكفيهم وهذا يبين ان ارسطو عندما اكد دور الاب وسيد العائلة في الاسرة فهو اشار الى ان السلطة لا تسلم بيد امرأة البيت او الزوجة مهما كانت حالتها وقوتها ، فالسلطة للرجل سواء في البيت او الدولة ذلك ان ارسطو لديه راي يعتقد به وهو ان الطبيعة جعلت العقل في الرجل كاملا ، بينما في المرأة فان العقل ناقص غير مكتمل ٠

وبهذا فأرسطو لا يريد للدولة ان تحكم من قبل ناقصي العقول بل اراد لها حكام كاملي العقل ، وهذا الحكم لا بد ان يبدئ من اصغر جزء في الدولة وهو الاسرة .وطبيعية العلاقة اذن عند ارسطو بين الرجل والمرأة تنشا بين الاعلى والادنى على غرار تلك التي تنشئ بين الحاكم والمحكوم مع تشديده الشديد على العلاقة بين الزوج وزوجته وانها علاقة تحكمها العاطفة لكن هذه العلاقة العاطفية دفنت في داخلها علاقة بين امر ومأمور والرجل صاحب الامر اما المرأة فهي المأمور المحكومة ، وان السلطة التي يمارسها الرجل أو الزوج على زوجته في داخل الاسرة هي سلطة مدنية عكس تلك التي يمارسها على أولاده

---

[١]- ينظر: أرسطو ، السياسيات ، ترجمة الاب اوغسطين بربارة ،الأهلية للنشر والتوزيع ،بيروت ،سنة ١٩٥٧م، ص ١٣٢

والعبيد في البيت ذلك انها سلطة ملكية .[١] مع ان ( المرأة والاولاد والعبيد ) محكومين من قبل الرجل الا ان ملكية او سلطة كل واحد منهم مختلفة مع الفارق الوحيد الموجود وهو أن الإرادة غير متوفرة بالنسبة للجميع فالعبد مجرد منها والاولاد ناقص الارادة اما المرأة فهي صاحبة ارادة لكنها ذات درجة ادنى , اما الإدارة الكاملة والفضيلة والعقل فهو للكائن الحاكم وهو الرجل حيث يكون صاحب الفضيلة الخلقية في كل كمالها واكتمال العقل فيه .[٢]

أرسطو عندما اعتبر الاسرة من ضمن مكونات الدولة جعل لهذه الاسرة قواعد وقوانين تلتزم بها منذ اول تكوينها واول ما ابتدئ ارسطو به هو ان الزواج هو اخر حل تفرضه الطبيعة فهو اي الزواج يساعد على تخليد نفس من خلال استمراره بإنسال افراد على صورته اي على صورة الفرد.[٣] ومن هذا الزواج تتكون الدولة الصغيرة داخل البيت المتكونة من الزوج صاحب السلطة إذ يرجع ارسطو ليقول بان الانثى لا تستطيع فعل شيء كونها صاحبة العقل الغير مكتمل بالنسبة للرجل فهي لا تستطيع تلبية نداء الطبيعة في الانجاب دون الرجل والذي ولدته الطبيعة قويا صالحا لكل شيء ولرئاسة الاسرة بأكملها من اول تشكلها حيث يكون المسؤولية في رد الاذى ورد الهجمات والاستطاعة في كسب الاموال وتدبير اقتصاديات البيت وطلب احتياجاته من الخارج .[٤]

ومما تقدم نلاحظ أن ارسطو بنى للمرأة مملكة تعيش فيها طوال حياتها هذه المملكة محكومة بقوانين من ناحية هذه القوانين ، قوانين تحافظ على شرف العائلة والمرأة وتشعرها بوجود كيان تنتمي اليه لكن الناحية الاخرى ، وهي الناحية السلبية فهي امر المحكومية والخضوع والتذلل فهذا لا ضرورة له مدام قد وضع ارسطو اساس العلاقة بين الرجل والمرأة هي علاقة عاطفية ، وحدد اعمارهما كي يكون هنالك تفاهم في الزواج فلا داعي من الاساس لذلك التذلل لان هذه القوانين هي كما ذكرنا تحافظ على فضائل المرأة واتزانها.

---

[1] –Anthony/Kenny/western philosophy of history ,library of congress cataloging in publication data,2006,p.p1

[٢] – ينظر , المعله : جميل حليل نعمة, السياسة في فلسفة ارسطو ( الدولة المثلى نموذجا ), اطروحة دكتوراه , ١٤٢٠هـ , ١٩٩٩م , ص ٩٨– ص٩٩.

[٣] – ينظر : ارسطو طاليس , السياسة , الادب , ك ب ف٥ , ص ١٢٣

[٤] – ينظر : امام , عبد الفتاح امام , ارسطو والمرأة , مكتبة بولي , ط١ , ١٩٩٦ , ص٨٠

أرسطو اذاً رسم سياسة الاسرة التي تكون دولته وربط الرجل بالمرأة بقوانين سياسته لكنه سلط الرجل حاكم لتلك الاسرة ، وبالتالي اصبح كل من في الدار محكوم والرجل هو صاحب السلطة وهو يكره ويمنع وجود المرأة خارج بيتها لان ذلك مخل بأخلاقها لو خرجت خارجة ، واختلطت بالخارج بين الرجال والسياسة بل حتى انه اكد ان الطبيعة قد أنشأتها ناقصة عقل وغير كاملة فكيف لها الخروج وتسلم امور الحكم والسياسة فهو( ارسطو ) منتقد وبشدة تلك المساواة التي قال بها افلاطون في جمهوريته بين النساء والرجال فكيف في راية يتساوى ذو عقل كامل مع ناقص العقل ، بل كيف امكن لأفلاطون السماح للمرأة بالمشاركة في الحياة السياسية وامور الحكم والجندية والاختلاط مع الرجال, هذا كان من وجهة نظر ارسطو غير صائب ويثير المشاكل اكثر من حلها بل حتى يشيع الفوضى والاستقرار فالمرأة بهذا لم تصبح ملكية خاصة لها كرامتها داخل بيتها ، بل تصبح ملكية عامة وهو يؤكد بان الفرد يحافظ على شيء من ممتلكاته الخاصة اما لو اصبح مشاع وعام فسوف يكون غير مبالي بالحفاظ عليه وبهذا الحالة سوف تشب المشاكل .[١]

ولم تتركز السلطة عند ارسطو في الدولة فقط بس مثلها في البيت اي داخل الاسرة بين الزوج والازواج وبين الاب والاولاد وبين السيد والعبيد ، وبين أن السلطة لديه لا تتمثل في استخدام الجبر والقوة من دون اي عقل واستخدام للتفكير ، وانما اكد وجود عقل وسياسة خاصة مع القوة التي تستخدم للسلطة الموجودة داخل الدولة او داخل الاسرة من قبل صاحب السلطة ، لكن مع وجود التفرقة الواضحة في استخدام السلطة اذ ان ارسطو صرح باستخدام السلطة من قبل الرجال فقط دون تمتع النساء بذلك وحرمان النساء من استخدام السلطة كونها حسب زعم ارسطو ناقصة العقل ولا تستطيع التحكم بمشاعرها ازاء الامور والمواقف العامة ,الا اننا نستطيع القول انها سلطة اكدها ارسطو مدعومة بالقانون والاسس والقواعد التي من شانها الحفاظ على اساس الدولة واركانها وكيانها.

**المطلب الثاني / تقنيات الوصول الى السلطة عند مكيافيلي [٢] .**

يعتبر مكيافيلي الشخصية الرئيسية والمؤسس للتنظير السياسي الواقعي، والذي أصبحت فيما بعد عَصّبَ دراسات العلم السياسي. أشهر كتبه على الإطلاق، كتاب الأمير، والذي كان عملاً هدف مكيافيلي منه أن يكتب تعليمات للحكام. نُشرَ الكتاب بعد موته، وأيد فيه فكرة أن ما هو مفيدٌ فهو

---

[١] – ينظر : امام , عبد الفتاح امام , ارسطو والمرأة , مكتبة بولي , مصدر سابق , ص٨٠ ومابعدها.

[٢] – ينظر : سباين ،جورج , ج١ , حياة ومؤلفات مكيافيلي, ص٤٧٤. كذلك ينظر : كتاب الامير ، حياة مكيافيلي, ترجمة اكرم مؤمن, مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع, مصر – القاهرة ص٦

ضروري، والتي كان عبارة عن صورة مبكرة للنفعية والواقعية السياسية. ولقد فُصلت نظريات مكيافيلي في القرن العشرين. ولقد ألف مكيافيلي العديد من "المطارحات" حول الحياة السياسية في الجمهورية الرومانية، فلورنسا، وعدة ولايات، والتي من خلالها برع في شرح وجهات نظر أخرى. على كُلٍ فلسفة "مكيافيلي" والتي ينظر إليها الباحثون على أنها تصف بشكل خاطئ مكيافيلي وأفكاره، أصبحت تصف التصرف الأناني والذي تهدف له الجماعات الربحية. ومع ليوناردو دافنشي، أصبح نيقولا مكيافيلي الشخصية المثالية لرجل عصر النهضة. ومن اللائق أن يقال أن مكيافيلي يستحوذ على صفات "الذكاء المكيافيلي"، عوضاً عن وصفه بالمكيافيلية [١] .

والفلسفة السياسية لميكيافيلي، تتجلى أيضا في كونها تناولت بصورة واضحة عن شيء كان يسبب للساسة وخزات ضمير عندما كانوا يمارسونه، ونقصد "السياسة غير الفاضلة"، فالصراع في السياسة هو جزء من طبيعتها كما سبق القول، ومن الطبيعي أن يلجا المتصارعون لجميع الوسائل لحسم انتصاراتهم، وما فعله مكيافيلي هو أنه خلص السياسيين من الشعور بالذنب، بل دعاهم إليه وحثهم عليه، واعتبره حقا لهم، وخاصة في كتاب "الأمير" وفي العنصر الموالي لسياسة مكيافيلي يعدوه وضع أسس علم السياسة، كعلم محايث للعلم الطبيعي، فإذا كانت غاية هذا الأخير هي تمكين الإنسان من السيطرة على الطبيعة، فإن علم السياسة هو العلم الذي يمكّن البشر من السيطرة على البشر، وهي فكرة التقطها ( سبينوزا في رسالته السياسية )، وكذلك هوبز، فسبينوزا يهاجم الفلاسفة بكونهم، يعالجون الانفعالات بوصفها رذائل ويظهرون إيمانهم بطبيعة بشرية غير موجودة، وهنا يصف سبينوزا مكيافيلي بأنه مدافع عن الحرية بما هي انفعالات.[٢]

وميكافيلي اعتمد في انجاح السلطة السياسية على استخدام القوة إذ ربط ديمومة وجودها عند الحاكم بديمومة استمرار حكمه على الشعب وديمومة سلطته لذلك نراه يقول في كتاب الامير:(( إن رضا الرعايا متغير فلا تعتمد في استمرار حكمك على رضاهم ، بل اعتمد على قوتك فهي إن دامت سيدوم حكمك, أنا لا ألوم الحاكم الروماني روميلوس الذي قتل أخاه وشريكه في الحكم لكي ينفرد بالسلطة ويوطد سلطانه ، ولا ألوم الروماني الآخر بروتس الذي حكم على أولاده الخمسة بالموت لكي يستمر عرشه ، فإذا كانت الواقعة (أي القتل) تتهمه فإن الغاية النبيلة (أي دوام سلطانه) تبرؤه))[٣] .

---

[١] – ينظر : ريناس بنافيمكيافيلي.. نحو قراءة جديدة, الثلاثاء, ٢٠١٤/٠٩/١٢ – ١٩:٠٨.

[٢] – الإدريسي, رشيد, الفلسفة السياسية ومسألة العنف, www.aljabriabed.net.

[٣] – مكيافيلي, كتاب الأمير, ترجمة اكرم مؤمن, مصدر سابق ,ص١٢.

إن مكيافيلي لم يكن يبحث عن ديكتاتور، إنما كان يبحث عن الوحدة: هذه الوحدة التي تجمع الأقطاب الأربعة المتناحرة ( روما – البندقية – ميلانو – فلورانسا ).ولهذا فالمطلب الأهم لميكيافيلي، هو أن تحمل الدولة عنصر تقدمها في ثنايا استقرارها، وأن تتجدد باستمرار من خلال آليات داخلية، وإلا فإن الدولة ستنهار. بمعنى أنه إذا كان السلوك المكيافيلي في علاقة الحاكم بالمحكوم مشروعاً لبناء الدولة فإنه لن يكون مشروعاً إذا كان قد آل إلى مرحلة متقدمة من بناء الدولة ، أو كان هدفه تأبيد المظاهر الأولى لهذه الدولة، أي أن الانبعاث أو الخَلق الأولي للدولة لا يجب أن تكون هو الغاية، إذ أن ثالوث الدولة المعاصرة هو:[١]

١– الدولة –الإكراه. ٢– الدولة – القانون. ٣– الدولة – المؤسسات.

وعليه فإذا كانت لعبة السياسة تقتضي لبناء الدولة في شكلها الأولي إقامة دولة الإكراه، ومن أجل هذه الدولة برر مكيافيلي رعوية علاقة الحاكم بالمحكوم، فإن دولة الإكراه ليست إلا عتبة على السلّم، ومع التطور منها إلى دولة القانون فدولة المؤسسات.

فمكيافيلي يرى أن المجال السياسي له قواعده وقوانينه الخاصة به ولا علاقة له بالقيم السائدة في المجال الديني والأخلاقي. فمن القواعد السياسية التي يجب أن يتمسك بها الفاعل السياسي, أي الأمير, هي ضرورة اللجوء إلى العنف. فالعنف يعد من المكونات الأساسية لكل عمل سياسي يتوخى النجاعة والفعالية. وكل المسالك السياسية تبقى مشرعة لديه للحفاظ على السلطة ودعمها ، ولهذا نراه لا يأبه لأي حرية او غيرها من امور اخرى تخل بسلطة وسياسة الحاكم .[٢]

وكان مكيافيلي يرى ان طرق الوصول الى رفيع المراكز تتمثل عن طريق الحيلة واختلف النقاد والباحثون في معرفة ما يقصد اليه مكيافيلي من استخدام الحيلة ، وهل يا ترى كان يقصد بها فناً من فنون المداهنة والرياء الذي لا ينطوي على الغش ,او حيلة خرق العهود المتعارفة ؟ فاذا كان الاول مقصده الصحيح فأننا وجدنا بروتس قد توصل للحكم عن طريق ذلك النوع من الحيل اما اذا كان مقصده الثاني فان الكثير من الحكام لم يتوصل للحكم عن طريق الحيل باي شكل من اشكالها كما فعل الاسكندر الاكبر وقيصره.

ويرى العديد من المتخصصين في نقد الشؤون السياسية أن الحيل من الامور المشكوك بها ان تؤدي الى العظمة على الرغم من كونها تؤدي الى الكثير من الامور الصائبة الا انها تجعل المرء من فرصة

---

[١] – خيري : حماد, مطارحات مكيافيلي, المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع, لبنان–بيروت, ط١, ١٩٦٢,ص١٣٠

[٢] – ينظر :خيري ، حماد, مطارحات مكيافيلي ، مصدر سابق ، ص ١٣١

تحقيق غايته وهذا النقد يلتقي مع مكيافيلي في ان الحيلة تؤدي الى الحاق الضرر بالغايات ولا تؤدي الى تحقيق المصلحة. وميكافيلي يجعل للحاكم الذي يريد له التزام السلطة المسيسة والمحلاة بالثقة والقوة يجعل له صفات خاصة تمكنه من ضبط ارادة الحكم والسيطرة على مزامير الامور اذ ان كل حاكم تتوفر فيه تلك الصفات تجعل منه ذا قدرات كافية في الحفاظ على سلطته ومسايرتها لزمن اطول:[١]

١- من ناحية الأخلاق : عليه التخلص من الأخلاق والتقاليد والبدع والقيم المسيحية وخاصة التواضع والرضوخ للحكام، واستعمال الدين كوسيلة لكسب الشعب فقط .

٢- من ناحية السياسة الداخلية : عليه أن يجمع بين حب الناس وخوفهم منه ، وإن تعسر ذلك فعليه أن يتأكد من كونها مخيفا ومهابا.

٣- من ناحية السياسة الاقتصادية: عليه أن يسعى لتحقيق العدالة الاقتصادية وتوزيع الدخل بشكل عادل لأن وجود طبقة فقيرة تشكل أغلبية سيكون سببا فيما بعد لقيام ثورة ضد الحاكم.

٤- من ناحية السياسة الخارجية: عليه أن يتعلم أن يتخلص من عهوده ووعوده إن كانت عبئا عليه، وعدم التردد في استعمال القوة عند الضرورة.

٥- من ناحية الحروب : ركز مكيافيلي على وجوب إقامة جيش وطني قوي ، وأن الجيش المكون من المرتزقة لا يجدي نفعا، فالمرتزقة لا ولاء لهم إلا للنقود.

كما أن الحاكم الذي يحكم إقليمًا أجنبيًا كما أوضحت، يجب أن يجعل من نفسه قائدًا وحاميًا لجيرانه الأقل قوة منه ويسعى جاهدًا لإضعاف الأقوياء منهم. وأن يحذر أن يغزوهم أجنبي أقوى منه، فمن لا يرضى بذلك سيدعوه للتدخل إما خوفًا أو طمعًا، وقد حدث ذلك حينما دعا "الإيطاليون" الرومان إلى بلاد الإغريق. وأي بلد دخلها الرومان كان بناء على طلب من أهلها وهناك قاعدة تقول: إن أي أجنبي قوي يدخل إلى بلد فإن كل المستضعفين من سكانها سيؤيدون هذا الأجنبي مدفوعين في ذلك بحقدهم على حكامهم. ولا يتكبد الأمير أي عناء في ضمهم إليه ينضمون بإرادة إلى قواته الغازية. ويجب على الأمير فقط أن يحذر من أن ينالوا سلطانًا كبيرًا أو قوة، حيث يتمكن من سحقهم، والسيطرة على الإقليم باستخدام قواته والموالين له. ومن لا يستطيع تحقيق ذلك سيواجه صعوبات ومشكلات لا حصر لها.[٢]

ويقول مكيافيلي في كتابه : (( وهنا يقوم السؤال عما إذا كان من الأفضل أن تكون محبوبا أكثر من أن تكون مهابا أو أن يخافك الناس أكثر من أن يحبوك . ويتلخص الرد على هذا السؤال في أن من

---

[١] – وللاستزادة يمكن الرجوع : http://www.qudsn.ps.. انظر ايضاً: موسوعة "ويكيبيديا" على الشبكة العنكبوتية.

[٢] – ينظر : مكيافيلي, نيقولا, كتاب الامير, مصدر سابق , ص٢٣.

الواجب أن يخافك الناس وأن يحبوك ، ولكن لما كان من العسير الجمع بين الأمرين ، فإن من الأفضل أن يخافوك على أن يحبوك ، هذا إذا توجب عليك الاختيار بينهما )).[١]

وميكافيلي في كلامه عن الناس بصورة عامة اي طبقة الشعب أنهم ناكرون للجميل ، متقلبون ، مراؤون ميالون إلى تجنب الأخطار شديدو الطمع وهم إلى جانبك طالما أنك تفييدهم فيبذلون لك دمائهم وحياتهم وأطفالهم وكل ما يملكون طالما أن الحاجة بعيدة نائية ولكنها عندما تدنو يثورون ومصير الأمير الذي يركن إلى وعودهم دون اتخاذ أي استعدادات أخرى إلى الدمار والخراب إذ أن الصداقة التي تقوم على أساس الشراء لا على أساس نبل الروح وعظمتها هي صداقة زائفة تشرى بالمال ولا تكون أمينة موثوق بها وهي عرضة لأن لا تجدها في خدمتك في أول مناسبة ولا يتردد الناس في الإساءة إلى ذلك الذي يجعل نفسه محبوبا ، بقدر ترددهم في الإساءة إلى من يخافونه . إن الحب يرتبط بسلسلة من الالتزام التي قد تتحطم بالنظر إلى أنانية الناس عندما يخدم تحطيمها مصالحهم بينما يرتكز الخوف على الخشية من العقاب وهي خشية قلما تمنى بالفشل. [٢].

إن عمل مكيافيلي هو نوع من الصناعة الصيدلية( الكيميائية) العبقرية في الفكر السياسي الذي يبحث داخل كل حالة عن القدر الصحيح للعنف الذي يتضح بأنه ضروري من أجل إنقاذ السلطة، علما بأنه يأخذ بعين الاعتبار أن تداخلهما أمر حتمي. إن تقدير كم كل من العنف والسلطة، هو ما يؤسس، في نظره، السياسة. يتعلق الأمر، إذن، بتملك السلطة السياسية والحفاظ عليها باستعمال العنف، دون الخطأ في تقدير هذا الأخير؛ لأن الإفراط في مقدار العنف يلغي السلطة فعلا [٣].

ورغم أن السلطة مختلفة عن العنف، وملاحقة من طرف تهديده المميت، فهي ملزمة، في بعض الظروف، باللجوء إلى استخدام العنف، ضدا على ماهيتها، بحيث يمكن، هنا، استحضار جرعات مكيافيلي الدقيقة، وكذا تأكيد ماكس فيبر على احتكار الدولة " العنف المشروع ". و رغم أن السلطة لا تستخدم، في الحقيقة، العنف و إنما القوة القائمة بدقة على الحق، فإنها تجد نفسها، في بعض الظروف، مرغمة على الإفراط في استعمال تلك القوة، وعلى تجاوز ذلك الحق، بعبارة أخرى، تجد نفسها مضطرة لاستخدام العنف. وفي هذه الحالة يمكن تعريف هذا الأخير كما يلي : إنه شطط السلطة في استعمال

---

[١] – مكيافيلي, نيقولا, كتاب الامير, مصدر سابق , ص٢٣.

[٢] – ينظر :http://www.qudsn.ps ، وينظر ايضاً: موسوعة "ويكيبيديا" على الشبكة العنكبوتية.

[٣] – ينظر :روبير رديكر , افول السياسة , من السلطة إلى العنف: ترجمة: فؤاد مخوخ, مصدر سابق، ص١.

غير قانوني للقوة. لكن حتى في هذه الحالة الصعبة، لا تستطيع السلطة في أية حالة أن تستسلم للعنف العاري، الاعتباطي، وغير المبرر و إلا فإنها ستنفي ذاتها كسلطة. لهذا فالعنف ترياق مسموم[١].

ونخلص مما تقدم أن كل عنف، باعتباره ملجأ للضعيف وليس القوي، يكشف عن ضعف ( عن مرض ما ). كما أن اللجوء غير الملائم إليه يدخل السلطة، مرة أخرى، في وضعية شبيهة بحالة الطبيعة، أو حرب الجميع ضد الجميع السابقة على إقامة السلطة، تلك الحالة التي تتساوى فيها كل الكيانات. وهكذا، يحول العنف جهاز السلطة المبني على أساس الحق إلى جهاز للعنف ، يدخل في حرب مع أجهزة أخرى للعنف، ويلغي وضع تعالي السلطة على كل ما يقف في وجهها، مع المس بمشروعية قوتها. إن العنف الذي تلجأ إليه السلطة محفوف بالمخاطر، مثلما هو الشأن بالنسبة للعنف الذي يهاجمها. وميكافيلي ينوه الى نقطة مهمة في السلطة تتركز في انه طريقه حكم الشعوب والجماعات تختلف عن طريقة حكم الافراد وتقوم نقاط الحكم الرئيسية في:

١- طريقة حفظ العهود والمعاهدات بصورة عامة .

٢- اجراءات الامن اللازم اتخاذها في كل عهد جديد سواء ملكي او جمهوري .

**نتائج البحث :**

بعد هذه السياحة الفكرية بين أرسطو مكيافيلي ورؤية كل منهم الى فلسفة السلطة وكيفية إدارة الدولة والشعوب يمكن أن نثبت النقاط التالية :

١- لم يكن حديث أرسطو عن السلطة وتقنياتها عند الحكام كما هو الحديث عند مكيافيلي اذ أن كل فيلسوف كانت لديه رؤيا كاملة وشاملة حول طبيعة السلطة الواجب توفرها في البلاد ٠

٢- انطلاق كلا الفيلسوفين من الظروف الداخلية التي كان يعيشها كل منهم في بلاده وعوامل تشكل السلطات في زمانهم ٠

٣- إذ نجد مكيافيلي يختلف مع أرسطو في كيفية العلاقة بين والحاكم والمحكومين فيقول في الباب السابع عشر من الأمير: "من الواجب أن يخشاك الناس وأن يحبوك، ولما كان من العسير الجمع بين الأمرين فالأفضل أن يخشوك على أن يحبوك، هذا إذا ما توجب عليك الاختيار بينهما٠

٤- قد أختلف نظر مكيافيلي الى الشعوب عن رؤية كل من سبقة في العمل في السياسي يقال عن الناس بصورة عامة، أنهم ناكرون للجميل، متقلبون، مراؤون ميالون إلى تجنب الأخطار وشديدو

---

[١] - ينظر : روبير رديكر , افول السياسة , من السلطة إلى العنف: ترجمة: فؤاد مخوخ, مصدر سابق، ص١ومابعدها.

الطمع. وهم إلى جانبك طالما أنك تفييدهم، فيبذلون لك دماءهم وحياتهم وأطفالهم وكل ما يملكون .

٥- لكن على الحاكم حسب تصور مكيافيلي يجب أن يكون يقض من ثورة وغضب الشعب ومصير الأمير الذي يركن إلى السلم دون اتخاذ أي استعداد هو الدمار والخراب.

٦- إن الصداقة التي تقوم على أساس الشراء الضمير، لا على أساس نبل الروح وعظمتها هي صداقة زائفة تُشترى بالمال ولا تكون أمينة موثوقة، وهي عرضة لأن لا تجدها في خدمتك في أول مناسبة. ولا يتردد الناس في الإساءة إلى ذلك الذي يجعل من نفسه محبوباً بالخوف وظلم الشعب٠ إذ أن حب الناس يرتبط بسلسلة من الالتزام بين الحاكم والمحكوم وتجرد الحاكم عن أنانية في التعامل مع الناس٠

٧- لقد اعتبر أرسطو الركن الأول في علم السياسة وهو اعتماد منهج الاستقراء والملاحظة، وأوجد مكيافيلي الركن الثاني، وهو المنهج الموضوعي المُجرد من الاهتمامات الأخلاقية. ولكن شدد مكيافيلي مع هذا أن الدولة القوية تقوم على وازعٍ أخلاقي، وإن استخدم الحاكم الوسائل المنافية للأخلاق للوصول لأهدافه. حيث أكد مكيافيلي أن ولاء المواطن مُرتبط بمقدار خدمته للمجتمع .

الموضوعي المُجرد من الاهتمامات الأخلاقية." ولكن شدد مكيافيلي مع هذا أن الدولة القوية تقوم على وازعٍ أخلاقي، وإن استخدم الحاكم الوسائل المنافية للأخلاق للوصول لأهدافه. حيث أكد مكيافيلي أن ولاء المواطن مُرتبط بمقدار خدمته للمجتمع .

**قائمة المصادر والمراجع :**

**اولا: المصدر والمراجع العربية.**


- **القرآن الكريم.**
- إبراهيم مصطفى وآخرون, المعجم الوسيط,ج١,المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،(ب، ت).
- ابن منظور: لسان العرب,مجلد١٥, ط٤,دار صادر– بيروت – لبنان ,سنة ٢٠٠٥م.
- إمام, إمام عبد الفتاح: الطاغية (دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي), الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، سنة ٢٠٠١م.
- إمام , عبد الفتاح امام , ارسطو والمرأة , مكتبة بولي , ط١، مصر , سنة ١٩٩٦م.
- أرسطو, السياسات, ترجمة الاب اوغسطين بربارة ,الاهلية للنشر والتوزيع, بيروت, سنة ١٩٥٧م.

- أرسطو طاليس , السياسة ،نقله إلى العربية أحمد لطفي السيد، عن الفرنسية سانتهلير، منشورات الفاخورية الرياض (ب، ت).
- أرسطو : دعوى للفلسفة (بروتريبتيقوس) ترجمة : د عبد الغفار مكاوي ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بيروت ، سنة ١٩٨٧ م.
- اسماعيل، فضل الله محمد ، الاصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث ، دار الجامعين للطباعة ، بستان المعرفة ، ط ١ ، الاسكندرية ، (د.ت).
- بدوي, ثروت: النظم السياسية, ج،١، ط١، دار النهضة المصرية، القاهرة ،سنة ١٩٦١م.
- بدوي، ثروت ، اصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٧٠م.
- بولان, ريمون: الأخلاق والسياسة, ترجمة عادل العوّا, دار طلاس, دمشق, ط٢, سنة ١٩٩٢م.
- الجواهري : نصر إسماعيل , الصحاح, دار الحديث–القاهرة ، مصر, سنة٢٠٠٩م .
- خيري : حماد, مطارحات مكيافيلي, المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع, لبنان–بيروت, ط١, سنة ١٩٦٢م.
- ريمون بولان, الأخلاق والسياسة, ترجمة: عادل ألعوا, ط٢, دار طلاس للدراسات والترجمة–دمشق، ط٢ ، سنة ١٩٩٢م.
- الروبين , د. محمد , مفهوم السلطة السياسية ,الحلقة الاولى والثانية ، الأربعاء ٢٢ سبتمبر ٢٠١٠م.
- ريناس بنافي ،مكيافيلي.. نحو قراءة جديدة, الثلاثاء, ٢٠١٤/٠٩/١٢ – ١٩:٠٨.
- روبير رديكر , افول السياسة , من السلطة إلى العنف: ترجمة: فؤاد مخوخ، دار الاعلام الدولي ،(ب، ت).
- سعد, إسماعيل علي: دراسات في المجتمع والسياسة، دار النهضة العربية, بيروت, (بدون سنة طبع).
- سباين ، جورج ، تطور الفكر السياسي ، ج ١ ، ترجمة : حسن جلال العروسي ، دار المعارف ، مصر ، سنة ١٩٧١ م.
- الشكري, علي يوسف, مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية,ط١,مجموعة النيل العربية للنشر، مصر ،(ب، ت).
- الشاوي ، د منذر إبراهيم : فلسفة القانون الذاكرة للنشر والتوزيع, بغداد, ط٢, سنة ٢٠١٣م.

- صليبا : جميل , المعجم الفلسفي,ج١,دار الكتاب اللبناني–بيروت, سنة ١٩٨٢م.
- صلاح الصاوي, التعددية السياسية في العلوم الإسلامية, دار الإعلام الدولي, سنة ١٩٩٢م.
- صالح ،غانم محمد ، الفكر السياسي القديم ،الناشر جامعة بغداد ،كلية القانون والسياسة ، العراق – بغداد ، (د. ت).
- العزاوي, مهند علي نعمة, الفلسفة السياسية عند جون لوك, رسالة ماجستير مخطوط في جامعة الكوفة – كلية الآداب– قسم الفلسفة ,٢٠٠٥ م.
- عبد القادر ، علي ، تطور الفكر السياسي الاغريق الاقدمون ، مكتبة نهضة الشرق، سنة ١٩٧٠م.
- غالي, بطرس بطرس/ عيسى, محمود خيري: المدخل في علم السياسة مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة, ط٨, سنة ١٩٨٧م.
- قاسم, محمد, أرسطو المعلم الاكبر والسياسة, رواق الفلسفة في منتدى الاستاذة لحرية التفلسف , ثلاثاء , ٢١ يوليو ٢٠٠٩ م٠
- قاسم عبد الستار , الفلسفة السياسية التقليدية (أفلاطون، أرسطو) المطبعة الأردنية، عمان ، سنة ١٩٧٩م.
- كريديه ، مروة ، مفهوم السلطة وتأريخ الحقيقة استراتيجية صراع وإرادة هيمنة ,الأربعاء ١٤ آذار (مارس) ، سنة ٢٠٠٧م.
- كرم ، يوسف ، تاريخ الفلسفة اليونانية ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، سنة ٢٠١٢م.
- ليلة, محمد كامل: النُظُم السياسية (الدولة والحكومة) , دار النهضة العربية, بيروت, لبنان ،سنة ١٩٦٩م.
- مكيافيلي ،كتاب الامير , ترجمة اكرم مؤمن, مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع, مصر– القاهرة،(ب، ت).
- المعلة : د٠ جميل حليل، الفلسفة الإغريقية من واقعية أرسطو الى حدسية أفلوطين، الناشر دار صفاء – الأردن ودار الصادق – العراق، سنة ٢٠١٩م.
- المعلة : جميل حليل نعمة, عناصر قيام الدولة المثلى في فلسفة أرسطو السياسية, دراسات فلسفية, العدد الأول, كانون الثاني–اذار, السنة الرابعة ٢٠٠٢م.

- المعلة : جميل حليل ، السياسة في فلسفة أرسطو الدولة المثلى أنموذجا ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة ، كلية الآداب، مخطوط في قسم الفسقة ، لعام ١٩٩٠ م.
- النقاطي ,حاتم, مفهوم المدينة في كتاب السياسة لأرسطو, دار الحوار, ط١، مصر، سنة ١٩٦٥م.

**ثانيا: المصادر الاجنبية.**

[1]- Anthony/Kenny/western philosophy of history ,library of congress catalog in publication data,2006.

2- McDonald , Lee Cameron, Western Political Theory Mcgrew-Hill Book Co N.Y0,1962.

**ثالثا: المواقع على الشبكة العنكبوتية.**

- الإدريسي, رشيد, الفلسفة السياسية ومسألة العنف, www.aljabriabed.net.
- موسوعة "ويكيبيديا" ، http://www.qudsn.ps


## List of sources and references:

**First: the Arabic source and references.**


- **The Holy Quran.**
- Ibrahim Mustafa and others, The Intermediate Dictionary, Part 1, The Islamic Library for Printing, Publishing and Distribution, Egypt, (B, T).
- Ibn Manzoor: Lisan Al-Arab, Volume 15, 4th Edition, Dar Sader - Beirut - Lebanon, in 2005 AD.
- Imam, Imam Abd al-Fattah: The Tyrant (A Philosophical Study of Images of Political Tyranny), the General Authority for Amiri Printing Affairs, in 2001.
- Imam, Abdel Fattah Imam, Aristotle and the Woman, Poly Library, 1st Edition, Egypt, in 1996 AD.
- Aristotle, Al-Siyasat, translated by Father Augustine Barbara, Al-Ahlia for Publishing and Distribution, Beirut, 1957 AD.

• Aristotle Thales, Politics, Translated into Arabic by Ahmad Lotfi Al-Sayed, on the authority of French Saintlier, Al-Fakhouria Publications, Riyadh (B, T).
• Aristotle: A Case for Philosophy (Protryptikos) Translated by: Dr. Abdel Ghaffar Makkawi, Egyptian General Book Organization Press, Beirut, 1987 AD.
• Ismail, Fadlallah Muhammad, The Greek Origins of Modern Western Political Thought, Dar Al-Jameen for Printing, Bustan Al-Maarifa, 1st edition, Alexandria, (Dr. T).
• Badawi, Tharwat: Political Systems, C, 1, 1st edition, Dar Al-Nahda Al-Masria, Cairo, 1961 AD.
• Badawi, Tharwat, The Origins of Political Thought and Major Political Theories and Doctrines, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1970 AD.
• Pollan, Raymond: Ethics and Politics, translated by Adel Al-Awa, Dar Talas, Damascus, 2nd Edition, in 1992 AD.
• Al-Jawahiry: Nasr Ismail, Al-Sahih, Dar Al-Hadith - Cairo, Egypt, in 2009 AD.
• Khairy: Hammad, Machiavelli Discourses, Commercial Office for Printing, Publishing and Distribution, Lebanon-Beirut, 1st Edition, in the year 1962 AD.
• Raymond Polan, Ethics and Politics, translated by: Adel Al-Awa, 2nd edition, Dar Talas for Studies and Translation - Damascus, 2nd edition, in the year 1992 AD.
• Al-Ruwain, d. Muhammad, the concept of political power, the first and second episodes, Wednesday, September 22, 2010 AD.
• Rinas Benavi, Machiavelli.. Towards a New Reading, Tuesday, 12/09/2014 - 19:08.
• Robert Redeker, The Decline of Politics, From Power to Violence: Translated by: Fouad Mokhoukh, International Media House, (B, T).

• Saad, Ismail Ali: Studies in Society and Politics, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, (without a year printed).

• Spine, George, The Development of Political Thought, Part 1, Translated by: Hassan Jalal Al-Arousi, Dar Al-Maarif, Egypt, in 1971 AD.

• Al-Shukri, Ali Youssef, Principles of Constitutional Law and Political Systems, 1st Edition, The Arab Nile Group for Publishing, Egypt, (B, T).

• Al-Shawi, Dr. Munther Ibrahim: The Philosophy of Law, The Memory for Publishing and Distribution, Baghdad, 2nd edition, in the year 2013 AD.

• Saliba: Jamil, The Philosophical Lexicon, Part 1, The Lebanese Book House - Beirut, in 1982 AD.

• Salah Al-Sawy, Political Pluralism in Islamic Sciences, International Media House, 1992 AD.

• Saleh, Ghanem Muhammad, the old political thought, the publisher, University of Baghdad, College of Law and Politics, Iraq - Baghdad, (Dr.T).

• Al-Azzawi, Muhannad Ali Nehme, Political Philosophy of John Locke, Master's Thesis manuscript at the University of Kufa - College of Arts - Department of Philosophy, 2005 AD.

• Abd al-Qadir, Ali, The Development of Political Thought of the Ancient Greeks, Nahdat al-Sharq Library, 1970 AD.

• Ghaly, Boutros Boutros / Issa, Mahmoud Khairy: Introduction to Politics, The Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 8th Edition, 1987 AD.

• Qasim, Muhammad, Aristotle, the Great Teacher and Politics, the Philosophy Gallery in the Professor's Forum for the Freedom of Philosophy, Tuesday, July 21, 2009 AD 0

• Qasim Abdel Sattar, Traditional Political Philosophy (Plato, Aristotle), Jordan Press, Amman, 1979 AD.

• Kreidieh, Marwa, The Concept of Power and the History of Truth, Strategies of Conflict and Will to Hegemony, Wednesday, March 14, 2007 AD.

• Karam, Youssef, History of Greek Philosophy, Hindawi Foundation for Education and Culture, first edition, Cairo, Egypt, 2012 AD.
• Night, Muhammad Kamel: Political Systems (State and Government), Arab Renaissance House, Beirut, Lebanon, 1969 AD.
• Machiavelli, The Book of the Prince, translated by Akram Moamen, Ibn Sina Library for Printing, Publishing and Distribution, Egypt - Cairo, (B, T).
Al-Ma'ala: Dr. Jamil Huleil, Greek philosophy from the realism of Aristotle to the conjecture of Plotinus, published by Dar Safaa - Jordan and Dar Al-Sadiq - Iraq, in 2019 AD.
• Al-Ma'ala: Jamil Halil Nehme, Elements of the Establishment of the Ideal State in Aristotle's Political Philosophy, Philosophical Studies, First Issue, January-March, fourth year 2002 AD.
• The Ma'ala: Jamil Halil, Politics in Aristotle's Philosophy, The Ideal State as a Model, PhD thesis, University of Kufa, College of Arts, manuscript in the Department of Immorality, 1990 AD.
• Al-Nuqati, Hatem, The Concept of the City in Aristotle's Book of Politics, Dar Al-Hiwar, 1st edition, Egypt, in 1965 AD.
Second: foreign sources.
- Anthony/Kenny/western philosophy of history, library of congress catalog in publication data, 2006.
2- McDonald, Lee Cameron, Western Political Theory Mcgrew-Hill Book Co N.Y0, 1962.
Third: websites.
• Al-Idrisi, Rashid, Political Philosophy and the Question of Violence, www.aljabriabed.net0
• Encyclopedia "Wikipedia", http://www.qudsn.ps